



الجمعية العمومية - الدورة الثامنة والثلاثون الجلسة العامة

البند ٨: كلمات وفود الدول المتعاقدة والمراقبين

كلمة السيد وزير النقل الجزائري بمناسبة انعقاد الدورة الثامنة
والثلاثون للجمعية العامة للمنظمة الدولية للطيران المدني
(بمدينة مونتريال، ٢٤ سبتمبر - ٤ أكتوبر ٢٠١٣)
(مقدم من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

السيد الرئيس،
السيد رئيس المجلس،
السيد الأمين العام،
السادة الوزراء،
سعادة المفوضين الكرام،
سيداتي وسادتي،

استسمحكم السيد الرئيس، في التقدم لكم بتهانئ الخالصة على انتخابكم رئيسا لهذه الجمعية
الموقرة و أشكركم لإعطائي الفرصة لأن ألقى كلمة في هذا الإطار.

لا يفوتني بهذه المناسبة كذلك، أن أعبر عن تشكراتي الخالصة للسيد الأمين العام و السيد
رئيس المجلس ومن خلالهم لكافة الأشخاص الذين عملوا و ساهموا في تحضير و عقد هذا
اللقاء.

لا يمكننا التكلم عن الطيران المدني دون التطرق إلى دوره على الصعيد الاجتماعي،
الاقتصادي و البيئي كون راحة و رفاهية الشعوب هي من أهم العوامل الناجمة عن تطور
مستديم للطيران المدني.

لا يمكننا كذلك، التكلم عن الطيران المدني دون الخوض في مسألة جوهرية و هي أمن و
سلامة الطيران. بالفعل، لقد وصل المجتمع الدولي إلى مستوى وعي جماعي حول
وجوب، بل ضرورة تحمل كل لمسؤولياته أفرادا و جماعة والتي تفرض فعالية أكثر في
إطار متمم بإضراب العلاقات السياسية و الاقتصادية.

السيد الرئيس؛

اليوم، لا يتعلق الأمر بالتساؤل حول وجود معايير و ممارسات تفرض تقنين وتنظيم
يستخدم كقواعد في العلاقات اليومية بين أعضاء المنظمة من أجل تنمية مضمونة و
منتظمة للطيران المدني الدولي حيث لا يعاني هذا الأخير بقدر ما يتعلق الأمر بالقدرات و
الوسائل المادية، التقنية و المالية التي تسمح لمجمل الدول، دون استثناء، من تطبيق هذه
المعايير و وضع الإجراءات الملائمة للقضاء على كل المخاطر المحتملة.

منذ جمعيتنا العامة الأخيرة المنعقدة في سبتمبر 2010، تم عقد العديد من اللقاءات الجهوية و الدولية بغية تعزيز الوسائل و الإجراءات الدولية لجعل النقل الجوي و الطيران المدني عامة أكثر فعالية، أكثر سلامة و في خدمة مستعمليه و في متناولهم. و أشير هنا بشكل خاص إلى المؤتمر عالي المستوى حول أمن الطيران المنعقد في سبتمبر 2012 و المؤتمر العالمي السادس للنقل الجوي المنعقد في مارس الفارط و التي كان للجزائر شرف رئاسته.

السيد الرئيس،

وعيا منها بأهمية هذه المعايير و حرصا على تطبيق توصيات هذه المؤتمرات، فقد ردت الجزائر بالموافقة على البرامج العالمية المتعلقة بفحص متابعة السلامة "USOAP" و الأمن "USAP". حيث تتطلب هذه البرامج حسب رأينا توسعا و استمرارية ذات أهمية كبرى.

لقد عززت نتائج التدقيق بإدخال مشروع تعديل القانون رقم 98-06 المؤرخ في 27 جوان 1998 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، بحيث يتوقع هذا التعديل : اشتراط البرنامج الوطني لسلامة الطيران المدني (PNS) و البرنامج الوطني لأمن الطيران المدني (PNSAC) و تحديد مهام التفثيش و المراقبة التي تقوم بها السلطة المكلفة بالطيران المدني.

وإدراكا بمسؤوليتها فيما يخص تنسيق حركة المرور في رواق أوروبا/إفريقيا و بداخل فضاءها الجوي، فقد شرعت الجزائر في مشروع طموح لتطوير و تحديث مراقبة حركة المرور الجوية في منطقة جنوب الجزائر FIR، و يتم حاليا انجاز أبراج مراقبة جديدة على مستوى 05 مطارات دولية.

وبالموازاة مع ذلك، تم بذل مجهودات معتبرة لتزويد مجمل المطارات بالمعدات و الأجهزة الضرورية لسلامة و أمن الطيران.

السيد الرئيس،

لطالما كان الإنسان مفتونا بالسماء ، و عمل على تطوير قدراته وإمكانياته لغزو الفضاء بصناعة الأداة المميزة دون تفكيره في التوازن الضروري و الحساس الذي يجب أن يكون بين التكنولوجيا و البيئة.

من واجب كل دولة اليوم السهر على جعل العالم متضامن و واعي لأهمية الحفاظ على البيئة، هذا الواجب يتجسد شيئا فشيئا بطريقة ملحوظة للبحث عن "المصلحة العامة للإنسانية بكاملها" و "المصلحة العامة" في إطار المسؤولية العامة المختلفة زيادة على المسؤولية التاريخية للدول المتقدمة، و الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية.

إن أهمية الطيران المدني وكثافة حركة المرور الجوية وما يمكن ان ينجم عنهما يفرض النضال لصالح تعزيز التعاون و تبادل الخبرات على الصعيد الدولي و الجهوي على السواء، و التي تعتبر ضرورية لتنسيق كل الأعمال و تطبيق الممارسات التي تستجيب لمتطلبات الساعة بغية محاربة كل الأشكال التي يمكن أن تمس بسلامة و أمن الطيران كالإرهاب و الأعمال الغير المشروعة ضد الطيران المدني.

و شكرا .

- انتهى -